

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى مساهمي
شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع.ع

تقرير حول القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع.ع (الشركة) والتي تتمثل بقائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بوضوح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته وعن أنظمة رقابة داخلية كما تراها الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في التعبير عن الرأي المهني بشأن تلك القوائم المالية استناداً إلى المراجعة التي نجريها. وقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. وتتطلب تلك المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية وأن نخطط ونجري المراجعة من أجل الحصول على تأكيدات معقولة فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

وتتضمن المراجعة تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة للمبالغ والإفصاحات المدرجة بالقوائم المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مراقب الحسابات بما في ذلك تقييمه لمخاطر سوء الإدراج الجوهرية للقوائم المالية سواء بسبب الغش أو الخطأ. وعند إجراء تقييم لتلك المخاطر، يأخذ مراقب الحسابات بالاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية ذات العلاقة بإعداد الشركة للقوائم المالية وعرضها بوضوح من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة. وتتضمن عملية المراجعة أيضاً تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض القوائم المالية بصورة عامة.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأي المراجعة الخاص بنا.

الرأي

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بوضوح، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

وحسب متطلبات قواعد وشروط إفصاح الجهات المصدرة للأوراق المالية وتعاملات الأشخاص المطلعين ("القواعد والشروط") الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال ("الهيئة") بسلطنة عمان، نقرر أنه تم إعداد القوائم المالية بشكل ملائم، من كافة جوانبها الجوهرية، وفقاً لتلك القواعد والشروط وقواعد الإفصاح والنماذج الصادرة عن الهيئة وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.



١٦ فبراير ٢٠١٥
مسقط، سلطنة عُمان